نظريات التنمية الاقتصادية

2 – نظرية النمو المتوازن

يتطلب النمو المتوازن التوازن بين مختلف صناعات السلع الاستهلاكية وبين صناعات السلع الرأسمالية كذلك تتضمن التقارب بين الصناعة والزراعة، ونظرية النمو المتوازن قد تمت معالجتها من قبل روزنشتين وآرثر لويس، وقدمت هذه النظرية أسلوباً جديداً للتنمية طبقتها روسيا وساعدتها على الإسراع بمعدل النمو في فترة قصيرة.

3– نظرية النمو غير المتوازن

تأخذ هذه النظرية اتجاهاً مغايراً لفكرة النمو المتوازن، حيث أن الاستثمارات هنا تخصص لقطاعات معينة بدلاً من توزيعها بالتزامن على جميع قطاعات الاقتصاد الوطني، ومن روادها هيرشمان الذي يعتقد أن إقامة مشروعات جديدة يعتمد على ما حققته مشاريع أخرى من وفورات خارجية، إلا أنها تخلق بدورها وفورات خارجية جديدة يمكن أن يستفيد منها، وتقوم عليها مشروعات أخرى تالية.

4 – نظرية النمو لـــ هارود ودومار

تم تطوير هذه النظرية في الأربعينات، وتعد كامتداد للفكر الكينزي الجديد، وقد حاول هذان الاقتصاديان تقديم نموذج يشرح شروط حدوث التنمية الاقتصادية، وقد صاغا نتيجة بحثهما في شكل علاقة رياضية على النحو الآتي :

معدل النمو الاقتصادي= معدل الادخار القومي /معامل رأس المال

وفي حالة إدخال معدل نمو السكان يصبح النموذج كالآتي:

معدل النمو الاقتصادي = (معدل الادخار القومي/معامل رأس المال) – معدل نمو السكان

وعليه فإن معدل النمو الاقتصادي تربطه علاقة طردية بمعدل الادخار والاستثمار وعلاقته عكسية بكل من معامل راس المال ومعدل النمو السكاني .

انطلاقاً من المعادلة السابقة نستنتج الآتي :

يرجع سبب تأخر وتخلف الدول النامية إلى :

- ضعف معدلات الادخار والاستثمار القومي بسبب انخفاض الدخل.
- ارتفاع معامل رأس المال بسبب ضعف التقدم التكنولوجي وارتفاع معدلات النمو السكاني.

كما نجد العكس من ذلك في الدول المتقدمة :

- ارتفاع معدلات الادخار والاستثمار بسبب ارتفاع الدخل وتوفر البيئة الاستثمارية الملائمة .
- انخفاض معامل رأس المال نتيجة التقدم التكنولوجي وانخفاض المعدلات السكانية .

طبقت نتائج هذه النظرية في أوروبا الغربية بعد الحرب العالمية الثانية، وكانت النتائج مقبولة جداً ويلاحظ على هذه النظرية أنه لا يمكن اعتبار عامل الادخار المشكلة الوحيدة لعملية التنمية في الدول المتخلفة فهناك مشاكل أخرى مثل عدم الاستقرار السياسي والتخلف الاجتماعي...، كما شجع هذا النموذج على زيادة الاقتراض من طرف الدول المتخلفة مما أدى بها إلى مشكلة المديونية، وبالتالي فإن هذا النموذج لا يصلح للتطبيق على الدول النامية.

5- نظرية التنمية لآرثر لويس

تعد من أهم النظريات الحديثة في التنمية، وركزت على التغيير الهيكلي للاقتصاد الأولي الذي يعيش حد الكفاف، وحصل آرثر لويس بموجبها على جائزة نوبل في منتصف الخمسينات، وأصبحت نظرية عامة في عملية التنمية القائمة على فائض العمالة في دول العالم الثالث خلال الستينات والسبعينات، ومازال التمسك بها مستمراً حتى يومنا هذا في العديد من الدول.

في ضوء هذه النظرية يتكون الاقتصاد من قطاعين هما: الزراعي التقليدي الذي يتسم بالإنتاجية الصفرية لعنصر العمل، والصناعي الحضري الذي تتحول العمالة إليه تدريجياً من القطاع التقليدي، ويفترِض لويس أنه بالإمكان سحب هذا الفائض من القطاع الزراعي بدون أية خسائر في الناتج مع تحقيق إنتاجية عالية. أما عن السرعة التي يتم بها هذا التحول فإنها تتحدد بمعدل النمو في الاستثمار الصناعي وتراكم رأس المال في

القطاع الصناعي، فالاستثمار يسمح بزيادة أرباح القطاع بالاعتماد على الفرض القائل بإعادة المستثمرين استثمار أرباحهم يحدث التوسع في هذا القطاع بالإضافة إلى زيادة تحول وهجرة العمالة من القطاع التقليدي إلى القطاع الحديث.

6- نظرية هوليس تشينري

تعد من النظريات المعروفة على نطاق واسع في دراسة نماذج التنمية في عدد من دول العالم الثالث بعد الحرب العالمية الثانية، والفرضية التي تقوم عليها هذه النظرية هي أن الملامح الأساسية للتنمية متشابهة في كل الدول، وتحاول النظرية التعرف على الاختلافات التي من الممكن أن تنشأ بين الدول فيما يتعلق بخطوات ونموذج التنمية، وذلك بالاعتماد على مجموعة الظروف الخاصة بها.

وهناك مجموعة من العوامل المؤثرة في عملية التنمية هي: السياسة الحكومية، حجم الدولة، المصادر الطبيعية، أهداف الدولة، التكنولوجيا، رأس المال الخارجي، التجارة الدولية.

وهناك فرق بين نموذج تشينري ونموذج لويس، حيث يعتبر تشينري أن التنمية لا تركز فقط على الادخار كشرط لحدوثها، فهو شرط ضروري لكنه غير كافٍ، وتتطلب عملية التحول مجموعة من التغيرات الداخلية للهيكل الاقتصادي مثل التغيير في النمط الإنتاجي، وتغيير النمط الاستهلاكي للهيكل الاجتماعي مثل التحضر والتوزيع السكاني والثقافة.

استوحيت نظرية تشينري من دراسة أقيمت على مجموعة من الدول النامية بعد الحرب العالمية الثانية وخلصت إلى مجموعة من الخصائص :

أهم خصائص نظرية تشينري

- الانتقال من الإنتاج الزراعي إلى الإنتاج الصناعي .

- تتطلب تراكماً مادياً وبشرياً.

- تتطلب التغيير في الطلب الاستهلاكي من التركيز على السلع الغذائية والأساسية إلى الرغبة في السلع الصناعية والخدمية.

- نمو التحضر الصناعي عن طريق هجرة السكان من المزارع والمدن الصغيرة الصناعية.

- انخفاض حجم الأسر والنمو السكاني.

7- نظريات التبعية الدولية

تعد هذه النظريات كامتداد للفكر الاشتراكي الجديد (النيو ماركسية)، وتعد نماذج تشاؤمية مقارنة بنماذج التغير الهيكلي، حيث ترى أن الدول النامية محاصرة بمجموعة من العراقيل المؤسسية والاقتصادية سواء المحلية أو الدولية، وقد اكتسبت هذه النظريات مكانتها خلال السبعينات بعد خيبة الأمل التي أصابت الدول النامية من محاولاتها المستمرة لتطبيق نظريات ونماذج تنموية غير ملائمة، وهناك ثلاثة نماذج أساسية على النحو الآتي:

أ- نموذج التبعية الاستعمارية الجديدة

يرجع وجود العالم المتخلف واستمرار تخلفه وفق هذا النموذج إلى التطور غير العادل في النظام الدولي حيث أصبح هذا الأخير يخدم مصالح الدول الرأسمالية القوية التي تشكل مركز هذا النظام، ولا يخدم الدول الفقيرة التي تشكل محيط النظام، وهذا ما يجعل قرارات السلطة دائماً في أيدي الدول الغنية مما يبقي دائماً تبعية من قبل دول المحيط إلى دول المركز، وهذه التبعية من شانها أن تعرقل أية محاولة للتنمية والتقدم، بل تجعلها عملية مستحيلة.

فمن مصلحة الدول المتقدمة بقاء الدول الفقيرة في تخلفها، لهذا شكلت نظاماً دولياً يخدم مصالحها إضافةً لذلك هناك بعض الأطراف المحلية التي تتطابق مصالحها مع مصالح الدول الغنية من أجل الاستفادة أكثر، وفي أغلب الأحيان تمارس هذه النخبة أنشطة من شانها أن تعرقل التنمية من خلال احتكار السوق وإهمال وعرقلة النشاط الإنتاجي وتشجيع الواردات... ، وعليه فإن التنمية تتحقق بإحداث تغيرات جذرية للنظام الاقتصادي العالمي بما يضمن قيام علاقات اقتصادية متكافئة بين دول العالم.

ب- نموذج المفهوم الخاطئ للتنمية

يرجع تخلف الدول النامية وفق هذا النموذج إلى اتباعها سياسات اقتصادية غير ملائمة نتيجة الضغوط التي تمارسها مؤسسات التنمية الدولية كالبنك الدولي وصندوق النقد الدولي، فضلاً عن إعطاء الدول النامية نصائح مخلوطة وغير مناسبة، وذلك نتيجة التحيز العرقي للخبراء من الدول المتقدمة المشتغلين بالوكالات والمنظمات الدولية، إذ يقدم هؤلاء الخبراء هياكل اقتصادية رائعة، ونماذج اقتصاد قياسي معقدة في التنمية غالباً ما تقود إلى سياسات غير سليمة وغير مناسبة.

ج- فرضية التنمية الثنائية

يفترض هذا النموذج تركز الثروة في أيدي قليلة داخل مساحة كبيرة من الفقر، ويشتمل مفهوم هذه الفرضية على العناصر الأساسية الآتية:

- توافر مجموعة من الظروف المتباعدة في آن واحد وفي مكان واحد، كأن يتعايش معاً في ظروف الإنتاج في بلد ما طريقتي الإنتاج التقليدية والحديثة في قطاع الريف والمدينة، أو تعايش القلة الغنية مرتفعة المستوى الثقافي والتعليمي مع الأكثرية الفقيرة والأمية من سكان مجتمع ما.

- لا تبدي الفوارق بين شقي ظاهرة الثنائية الاقتصادية أي ميل نحو التقارب، بل على العكس فإنها تميل نحو الزيادة والاتساع، ومن خواصها أيضاً أن الأحوال الاقتصادية في القطاع المتخلف لا تتأثر كثيراً بالرواج أو الانتعاش في القطاع المتقدم بل على العكس إذ قد يدفع القطاع المتأخر إلى الأسفل وتعميق تخلفه.

8- نظرية الثورة النيوكلاسكية الجديدة

تنتج حالة التخلف الاقتصادي حسب هذه النظرية عن سوء تخصيص الموارد بسبب السياسات السعرية الخاطئة والتدخل المفرط في النشاط الاقتصادي من جانب حكومات دول العالم الثالث، ويقول رواد مدرسة الثورة النيوكلاسيكية أمثال Bella Balassa و Harry Johnson و Peter Bawer أن التدخل الحكومي في النشاط الاقتصادي هو الذي يؤدي إلى إبطاء عملية النمو الاقتصادي، ويرون أن السماح بانتعاش الأسواق الحرة، وخصخصة المشروعات المملوكة للدولة، وتشجيع حرية التجارة والتصدير، والترحيب بالمستثمرين الأجانب من الدول المتقدمة، وتقليل التدخل الحكومي سواء أكان ذلك في أسواق عوامل الإنتاج أو السلع أو أسواق المال، من شانه أن يؤدي إلى زيادة الكفاءة الاقتصادية وتحفيز النمو الاقتصادي.

وهنا يظهر وجه الاختلاف حول أسباب التخلف للدول النامية مع ما يدعيه أنصار نظرية التبعية، حيث يعتقد مفكرو النظرية النيوكلاسكية أن سبب تخلف دول العالم الثالث ليس نتيجة التصرفات التي تقوم بها الدول المتقدمة والوكالات الدولية التي تسيطر عليها، إنما بسبب التدخل المفرط من جانب الدولة وانتشار الفساد وعدم الكفاءة وغياب الحوافز الاقتصادية.

المرجع

سمية، أوشن (2013) – نظريات التنمية الاقتصادية . كلية العلوم السياسية، جامعة قسنطينة – 3-، الجزائر (اقتباس) .